

حضر حفل تخرج الدفعة السابعة من طلاب كلية المجتمع بصنعاء .. رئيس الوزراء:

الحكومة تعمل على التوسع في إنشاء كليات المجتمع على مستوى الجمهورية

يجب على التعليم الفني والمهني المبادرة إلى تصميم برامج حديثة تواكب احتياجات المجتمع وسوق العمل



من جانبه رحب عميد كلية المجتمع بصنعاء الدكتور نبيل الصهبي برئيس الوزراء على تشريفه لحضور حفل تخرج الدفعة السابعة من الكلية (دعوة الوحدة) ، مشيراً إلى الاهتمام الكبير الذي يوليه فخامة رئيس الجمهورية للتعليم الفني والتدريب المهني والذي اعطى دفعة قوية وأثراً بالغاً في تحقيق الأهداف المرجوة من هذا القطاع. وأوضح الدكتور الصهبي أن كليات المجتمع أصبحت اليوم منتشرة في ربوع الوطن وتعمل على رفد سوق العمل بما يحتاجه من الكوادر والكفاءات اللازمة للاندماج بعملية التنمية ، مؤكداً حرص كلية المجتمع على تقديم برامج دراسية تتفق مع أهدافها ورسالتها ومواءمة كل جديد وحديث في مختلف البرامج والأنظمة التي تلبي احتياجات سوق العمل وفق رؤية مستقبلية رحيمة وذلك من خلال التوسع في إنشاء التخصصات النوعية المطلوبة والملائمة لسوق العمل .

وأستعرض عميد الكلية أهداف وبرامج وأنظمة الكلية وسياسياتها المستقبلية ومخرجاتها والطاقة الاستيعابية ، مبيناً أن الكلية بصدد استكمال الترتيبات اللازمة لافتتاح مركز خدمة المجتمع وتنمية الموارد البشرية في حي شيراتون بصنعاء لتقديم مختلف البرامج التدريبية النوعية المكلفة لمختلف شرائح المجتمع.

كما ألقى الطالب الخريج محمد ابو خلفه كلمة الخريج شكر خلالها كل من ساهم وشارك في إنجاح هذا الحفل وكل من بذل الجهود لإكساب الخريجين العديد من المهارات والمعارف في مختلف البرامج والعلوم والتقنية الحديثة المواءمة للمتغيرات الاقتصادية وتلبية احتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية .

إلى ذلك منحت كلية المجتمع درع الكلية لكل من: رئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور، ووزير التعليم الفني الدكتور إبراهيم جحري ووزير الثقافة الدكتور محمد ابو بكر المفلحي والمدير التنفيذي لشركة النفط اليمنية عمر الارحبي لإسهاماتهم في تطوير ودعم برامج وأنشطة الكلية ، بعد ذلك قام رئيس الوزراء بتوقيع الشهادات التقديرية على أوائل الخريجين في مختلف التخصصات.

تخلل الحفل وصلات فنية معبرة وعروض مسرحية هادفة ، كما ألقى الطالب فارس الأهدل قصيدة شعرية معبرة بعنوان (دعوة الوحدة). حضر الحفل وزير المالية نعمان طاهر الصهبي ، ووزير الاتصالات المهندس كمال الجبري ، ووزير الخدمة المدنية والتأمينات الدكتور يحيى الشيعبي وعدد من وكلاء الوزارات ومدراء العموم وعدد من السنوليين.

كليات المجتمع إحدى أدواته المتميزة والتي تتمتع بالمرونة والقدرة على استيعاب المزيد من التخصصات المهنية التطبيقية. فيما ألقى وزير التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور إبراهيم عمر حجري كلمة أشار في مستهلها إلى أهمية الاحتفاء بتخرج هذه الكوكبة من الدفعة السابعة من طلاب وطالبات كلية المجتمع بصنعاء (دعوة الوحدة) والبالغ قوامها 575 طالب وطالبة من 13 تخصصاً في مختلف البرامج والعلوم والتقنية ، مؤكداً أن التعليم الفني والتدريب

واكد على الدور المحوري للمعاهد التقنية والفنية التخصصية في الاعداد المبكر للمتدربين فيها وتأهيلهم على نحو جيد بما يفسح لهم المجال للانخراط في سوق العمل او مواصلة التعليم العالي المهني عبر كليات المجتمع التي تعمل الحكومة على التوسع في إنشائها وزيادة انتشارها على مستوى الجمهورية. ودعا الدكتور مجور ووزارة التعليم الفني والوزارات ذات العلاقة إلى العمل بوتيرة عالية لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية التي أقرتها الحكومة

صنعاء/سبأ: أكد الدكتور علي محمد مجور ، رئيس مجلس الوزراء ان الدولة تنظر الى التعليم الفني والتدريب المهني وفق رؤية استراتيجية انطلاقاً من دوره الهام في خدمة التنمية والحد من البطالة ، وقال خلال حضوره امس حفل تخرج الدفعة السابعة من طلبة كلية المجتمع بصنعاء: « ان كليات المجتمع إحدى الخطوات الهامة التي تسعى من خلالها الحكومة الى تنويع وتطوير مخرجات التعليم العالي التخصصي وابداء الكادر المؤهل المتسلح بالمعارف الفنية والمهارات التطبيقية في شتى المجالات بما يلبي احتياجات المجتمع وسوق العمل المحلي والإقليمي.»

وأضاف الدكتور مجور «ان المتغيرات المستمرة التي تشهدها اسواق العمل والمرتبطة بحركة النمو والتطور الاقتصادي تحتم على وزارة التعليم الفني والتدريب المهني مواكبة تلك المتغيرات وامتلاك زمام المبادرة في تصميم البرامج الحديثة وإدخال تخصصات جديدة تواكب الاحتياجات الأنية للمجتمع وسوق العمل وتستشرف في نفس الوقت توجهات المستقبل من خلال النهج العلمي القائم على الأبحاث والسوح المستمرة لواقع سوق العمل المحلية والخارجية وتوفير ما يفتقر اليه من المهن المختلفة.»

وأكد أهمية البعد التشاركي بين الوزارة والقطاع الخاص في تحديد الاحتياجات وصياغة البرامج التعليمية لتدريبية والتأهيلية المشتركة للمساعدة على توفير متطلبات المجتمع وسوق العمل من الكوادر المؤهلة تأهيلاً عالياً مع مراعاة أهمية التدريب المستمر للقائمين على تنفيذ تلك البرامج وتأكيد مقدرتهم على التعاطي مع كل جديد في إطار تخصصاتهم.

وحدث رئيس الوزراء ووزارات التعليم الثلاث على تعزيز التناغم والتكامل في مستويات التعليم العام والمهني والعالي وخلق الترابط في الأهداف والسياسات لما من شأنه إزالة الهوة بين مخرجات التعليم وجعل الأخيرة أكثر ارتباطاً بالتنمية واحتياجاتها من الكوادر البشرية الفاعلة. وأشار مجور إلى أن كليات المجتمع تسهم في التخفيف من الضغط على الجامعات التي يتجه معظم اللتحقين بها الى العلوم النظرية والإنسانية التي تنكس مخرجاتها عاماً بعد آخر في سوق العمل وابعاد هائلة تضيق أعباء جديدة ومتعددة على الدولة والمجتمع ، مثنياً الدور الإيجابي لهذه الكلية وغيرها من كليات المجتمع في اعداد الكادر البشري وتزويده بالعلوم النظرية والتطبيقية في فروع الادارة والتكنولوجيا والمهن الحصرية.

نتطلع إلى تنفيذ الرؤية الاستراتيجية بشأن تطوير المهارات في اللغة الإنجليزية والحاسوب التعليم العام والمهني والعالي مدعو إلى خلق ترابط بين الأهداف والسياسات وتعزيز المستويات التعليمية الثلاثة

المهني وكليات المجتمع تحظى بأهمية كبيرة من قبل القيادة السياسية والحكومة وانعكس ذلك على مجمل التطورات التي شهدتها التعليم الفني من حيث الكم والكيف، بالإضافة إلى الاهتمام بكلية المجتمع بصنعاء باعتبارها نواة كليات المجتمع التقنية في اليمن.

وأشار وزير التعليم الفني إلى برامج التأهيل التخصصي النوعي التي تتميز بها كليات المجتمع لمواكبة متطلبات التنمية ومرونتها في رفد السوق المحلي والإقليمي بمخرجات مؤهلة بمهارات وقدرات عالية تتلبيها سوق العمل المحلية والإقليمية.

وأشاد الوزير بمخرجات هذه الكلية والتي انعكس هذا الاهتمام بها من خلال تواجد 6 كليات مجتمع قائمة في مختلف المحافظات بالإضافة إلى وجود 15 كلية مجتمع قيد الإنشاء حالياً في عدد من محافظات الجمهورية ستحدث نقلة نوعية عند دخولها الخدمة وستوفر كوادر مؤهلة تساهم في الدفع بعجلة التنمية في اليمن وسلبي الاحتياجات المطلوبة في السوق المحلية والإقليمية وبمختلف المجالات.

مؤخراً بشأن تطوير المهارات وفي المقدمة في مجال اللغة الإنجليزية والتعامل مع الحاسوب وتطبيقاته التخصصية وكذا العلوم التطبيقية الأخرى بما يعزز من القدرة التنافسية للعمالة اليمنية في السوق الخليجي خصوصاً في ظل التوجه الخاص لدول مجلس التعاون الخليجي باستيعاب العمالة اليمنية في اسواق العمل الخليجية.

واكد ان الحكومة ستعمل وبالتعاون مع القطاع الخاص على تعزيز فرص إدماج خريجي الكلية وزملائهم بالكليات المماثلة في سوق العمل المحلية والإقليمية.

ونقل رئيس الوزراء الى الجميع تحيات فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وتهانته المارة للخريجين وتمنياته لهم التوفيق والنجاح بمسيرة حياتهم العملية المقبلة والمساهمة الايجابية في خدمة مجتمعهم ووطنهم.

وقال في ختام كلمته: «اننا نسجل في هذه المناسبة تقديرنا العالي جميعاً لرعاية ودعم فخامة الرئيس للتعليم الفني والتقني والذي تمثل

في جلسة المحادثات الشورية الرسمية بينهما

اليمن والبحرين يشيدان بتنامي العلاقات الثنائية ومجالات التعاون بين البلدين

على حرارة الاستقبال وكرم الضيافة، ووصفها بأنها تجسيد للعلاقات المتميزة بين البلدين. ووجدت رئيس مجلس الشورى البحريني موقفاً بلاهه الداعم لأن يكون اليمن شريكاً حقيقياً لدول الخليج، وكذا دعمها المطلق لوحدة اليمن وأمنه واستقراره، واصفاً الوحدة اليمنية بأنها أهم إنجاز وحدوي في منطقتنا العربية.

واستعرض رئيس مجلس الشورى البحريني تجربة بلاده على الصعيد البرلماني، في سياق التطور الديمقراطي الذي تشهده مملكة البحرين.

وعبر الصالح عن اهتمام بلاده بالتطورات التي تشهدها المنطقة، والتي قال إنها تحولت إلى بؤرة توتر، في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتأخر حل القضية الفلسطينية.

واكد دعم بلاده لاستقرار الأوضاع في العراق والسودان والصومال.. مؤكداً الحاجة إلى إرادة عربية جامعة للوقوف أمام جملة هذه التحديات.

واختتم كلمته بتوجيه الدعوة لأخيه رئيس مجلس الشورى عبد العزيز عبد الغني لزيارة البحرين.

هذا وفي ختام جلسة المحادثات تبادل رئيسا مجلسي الشورى في بلادنا والبحرين الهدايا التذكارية.

حضر جلسة المباحثات من الجانب اليمني: نائب رئيس مجلس الشورى عبد الله صالح البار، وأعضاء مجلس الشورى: إسماعيل الوزير، وعلي أحمد السلاهي، ومحمد الطيب، وأحمد علي السلاهي، والدكتور محمد أفندي، ومنصور أحمد سيف، وحيدر الهيلي، والدكتور قاسم سلام وفاطمة محمد بن محمد وعلي الخضري السعدي، وأمين عام مجلس الشورى الدكتور نجيب عبد الملك سالم، فيما حضرها من الجانب البحريني: النائب الأول لرئيس مجلس الشورى جمال محمد فخرو، وسفير البحرين غير المقيم العميد لدى اليمن محمد صالح الشيخ علي، وأعضاء مجلس الشورى محمد هادي الطواحي، ودلال جاسم الزايد، وحبيب مكي هاشم، وجهاد حسن بوكال، وفؤاد أحمد الحاجي، وراشد مال الله السبت، ووداد محمد الفاضل.

حركة التجارة الدولية في هذا الممر الهام. وأكد في الوقت نفسه أن التقلب على هذه الظاهرة يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستقرار الأوضاع في الصومال، وهو ما

والتي ستتيح له صلاحيات تشريعية كاملة. وأحاط رئيس مجلس الشورى نظيره البحريني بمجمل التطورات التي يشهدها اليمن على كافة المستويات، لافتاً إلى

إلى التعاون القائم بين المجلسين في ضوء البروتوكول الموقع بينهما والذي يؤمن فرصاً ممتازة لتبادل الخبرات بين المجلسين.

واستعرض رئيس مجلس الشورى العلاقات، بما تحظى به من إسهام الإزادة السياسية لزعيمى البلدين فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين ورغبتهم المشتركة في تدعيم هذه العلاقات والبلوغ بها إلى ما يحقق آمال وتطلعات البلدين والشعبين الشقيقين.

جاء ذلك في كلمتين اللتين ألقاهما رئيسا المجلسين خلال جلسة المحادثات الشورية الرسمية التي عقدت برئاستها صباح أمس الأربعاء بمجلس الشورى.. وتحدث رئيس مجلسي الشورى عبد العزيز عبد الغني وعلي بن صالح الصالح عن الإمكانات والأدعة للتعاون المشترك، بين اليمن والبحرين في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية، وفرص الاستفادة المتبادلة من خبرات البلدين في المجالات المالية وغيرها من المجالات.

واكد عبد الغني والصالح حرصهما وحرص المجلسين المشترك على الدفع بالتعاون عن تلك المجالات بما يتفق مع المستوى المتميز الذي تشهده العلاقات السياسية بين البلدين.

ونوها بالأثر الإيجابي للزيارات المتبادلة للمسؤولين في البلدين على المستوى السياسي والبرلماني، وأشاد بالتناغم الطيبة التي أسفرت عنها زيارة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية لمملكة البحرين والتي سادها جو من التفاهم إزاء مختلف القضايا التي تهم البلدين والشعبين الشقيقين.

واكد رئيسا مجلسي الشورى اليمني والبحريني الحاجة إلى استكشاف الفرص المتاحة على مستوى المنطقة وإلى إعادة توجيه الفواض المالية

العربية في استثمارات متاحة داخل البلاد العربية بما فيها اليمن، بعد النتائج السبئية التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية، وكشفت خلالها عن حجم المخاطر التي واجهتها

الشورى البحريني والوفد المرافق له، وشدد على أثرها الإيجابي البارز في العلاقات بين اليمن والبحرين والتعاون المشترك بينهما في المجالات البرلمانية والسياسية والاقتصادية.

وكان رئيس مجلس الشورى قد استهل كلمته بالتعبير عن سعاده الغامرة بزيارة رئيس مجلس

الاستثمارات العربية في الاسواق التي كانت تعرف بأنها في منأى عن المخاطر.

وكان رئيس مجلس الشورى قد استهل كلمته بالتعبير عن سعاده الغامرة بزيارة رئيس مجلس

الاستثمارات العربية في الاسواق التي كانت تعرف بأنها في منأى عن المخاطر.

وكان رئيس مجلس الشورى قد استهل كلمته بالتعبير عن سعاده الغامرة بزيارة رئيس مجلس

الاستثمارات العربية في الاسواق التي كانت تعرف بأنها في منأى عن المخاطر.

وكان رئيس مجلس الشورى قد استهل كلمته بالتعبير عن سعاده الغامرة بزيارة رئيس مجلس

الاستثمارات العربية في الاسواق التي كانت تعرف بأنها في منأى عن المخاطر.

وكان رئيس مجلس الشورى قد استهل كلمته بالتعبير عن سعاده الغامرة بزيارة رئيس مجلس

الاستثمارات العربية في الاسواق التي كانت تعرف بأنها في منأى عن المخاطر.

وكان رئيس مجلس الشورى قد استهل كلمته بالتعبير عن سعاده الغامرة بزيارة رئيس مجلس

الاستثمارات العربية في الاسواق التي كانت تعرف بأنها في منأى عن المخاطر.

وكان رئيس مجلس الشورى قد استهل كلمته بالتعبير عن سعاده الغامرة بزيارة رئيس مجلس

الاستثمارات العربية في الاسواق التي كانت تعرف بأنها في منأى عن المخاطر.

وكان رئيس مجلس الشورى قد استهل كلمته بالتعبير عن سعاده الغامرة بزيارة رئيس مجلس

الاستثمارات العربية في الاسواق التي كانت تعرف بأنها في منأى عن المخاطر.

وكان رئيس مجلس الشورى قد استهل كلمته بالتعبير عن سعاده الغامرة بزيارة رئيس مجلس

الاستثمارات العربية في الاسواق التي كانت تعرف بأنها في منأى عن المخاطر.

وكان رئيس مجلس الشورى قد استهل كلمته بالتعبير عن سعاده الغامرة بزيارة رئيس مجلس

الاستثمارات العربية في الاسواق التي كانت تعرف بأنها في منأى عن المخاطر.

يؤكد أولوية دعم الحكومة الصومالية المركزية وتعزيز قدراتها على مواجهة التهديدات التي تتعرض لها حالياً. من جانبه عبر رئيس مجلس الشورى بمملكة البحرين الشقيقة علي بن صالح الصالح عن امتنانه والوفد المرافق له

الاهتمام الكبير الذي توليه بلادنا تجاه قضيتي الإرهاب والقرصنة، واللذين قال إنهما تؤثران سلباً على مصالح اليمن ودول الإقليم والعالم. وخص القرصنة بالتأثير السلبي على الملاحة البحرية في خليج عدن وعلى

في كلمته تجربة مجلس الشورى في إطار النظام الديمقراطي التعددي الذي اعتمده اليمن منذ تحقيق وحدته المباركة عام 1990م. لافتاً إلى التطورات الدستورية المرتقبة التي سيخبرها المجلس خلال الفترة القليلة الماضية

وأشاد بمواقف دولة البحرين الداعمة لجهود التنمية في اليمن، والتي برزت بشكل واضح خلال مؤتمر لندن للمانحين. كما أشاد بموقفها الداعم لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، ولقت

الاستثمارات العربية في الاسواق التي كانت تعرف بأنها في منأى عن المخاطر.